فالاقرب نظرا في الذرية الى قوة ارثها وعصوبتها
في الجملة وفي الاخوة الى قوة ارثها البنوة فيها في
الجملة وتقدم اخوة الابوين على اخوة الاب ثم
من ذكر العمومة والخولة ثم بنوهما لكن قال في الكفاية
يقدم العم والعمة على ابي الجد والخال والخالة على جد
الام وجدتها انتهى وكالعم في ذلك ابنه كما في الولاء
والتصريح بتقديم الابوة على الاخوة من
زيادتي وتعبيري بالاخوة وجدودة اعم من تعبيره باخ
وجد ولابن جد بنوة ووراثة فيستوي ابوا وام وابن
وبنت واخ واخت لاستوائهم في القرب ويقدم ولد
بنت على ابن ابن ابن لان الاول اقرب او اوصى لاقارب
نفسه او لاقرب اقارب نفسه ثم بدا بمحل ورتبتم اذ لا يوصى
لهم عادة فيختص بالوصية فصل في احكام
معنوية للموصى به مع بيان ما يفعل عن الميت وما
ينفع تصح الوصية بمنافع كما بالاعيان مؤبدة وموقتة
ومطلقة والاطلاق يقتضي التابيد فيدخل فيها كسب
معتاد كاحتطاب واحتشاش واصطياد واجرة حرفة
بخلاف النادر كهبة ولقطة لانه لا يقصد بالوصية ومهر
بنكاح او غيره لانه من نماء الرقبة كالكسب وهذا ما صححه

الاصل ونقله في الروضة كاصلها عن العراقيين والبغوي
قال الاسنوي وهو الراجح نقلا وقيل انه ملك للورثة
لانه لا منفعة البضع وهي لا يوصى بها فلا يستحب لها
بالوصية قال في الروضة كاصلها وهو الاشبه والولي
الذي اقامه الموصي بمنفعتها امة كانت او غيرها وكانت
حاملا به عند الوصية او حملت به بعد موت الموصي كامه
في ان منفعته للموصى له ورقبته للمالك لانه جزء منها
وعلى مالك للرقبة مؤنة موصى بمنفعته ولو فطرة او
كانت الوصية مؤبدة لانه ملكه وهو ممكن من دفع
الضرر عنه باعتاق او غيره وتعبيري بالمالك اعم من تعبيره
بالوارث ليشمله ما لو اوصى بمنفعته لشخص وبرقبته
لاخر فان مؤنته على الاخر وتعبيري بالمؤنة اعم من
تعبيره بالنفقة وله اعتاقه لانه مالك لرقبته لكن لا يعتق
عن الكفارة ولا يكاتبه لعجزه عن الكسب واذا اعتق تبقى
الوصية بحالها وله بيعه لموصى له مطلقا وكذا لغيره
ان اقتن الموصى المنتفع بمدة معلومة كما قيدت بها
ابن الرفعة وغيره بخلاف ما اذا ابدها صريحا او ضمنا
او قيدها بمدة مجهولة لا يصح بيعه لغير الموصى له اذ لا
فائدة له فيه ظاهرة نعم ان اجتمعا على البيع من ثالث

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)